التنمية المستدامة:

تقديم:

تمثل التنمية المستدامة النموذج الإصلاحي في السياسات البيئية، وذلك من منطلق ضبط التوازن في العلاقة المضرفة مع المنظومة البيئية. فالاستدامة هي شرط أساسي لجدوى جهد التنمية على المستوى البعيد حتى تحقيق تنمية بلا تدمير اللبيئية أي تنمية ايكولوجية.

أولا: تحديد مفاهيمي

يعود الالتفات الحقيقي لهذا المفهوم بدأ الى مرحلة الثمانينات مع تحديدين مؤسساتيين:

- تحديد الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، والذي يقيم اقترانا وطيدا

بين التنمية، التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع بشكل مترابط مع استحضار البعد المؤسساتي، وذلك من أجل تجويد شروط الحياة وضبط التوازن بين التنمية الاقتصادية والوقاية الإيكولوجية،

- التحديد الثاني يتمثل في التعريف الشهير الذي تضمنه تقرير «برونتلاند» الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية سنة 1987، والذي حدد التنمية المستدامة في تلك التنمية التي تتيح تلبية الحاجيات في الحاضر، دون الإخلال بقدرات الأجيال اللاحقة على توفير نفس المتطلبات.

وهكذا فالتعريف الأول أكثر تكاملا ونضجا لأنه يشير الى ضرورة تحقيق التكامل وضبط التوازن بين ثالوث البيئة والاقتصاد والمجتمع. ومن ثمة يمكن القول على أن المدخل الاقتصادي والمدخل السياسي يشكلان آليتين لا غنى عنهما من أجل ضمان الديمومة البيئية بفعل حرصيهما على تفعيل الجانب القانوني والسياسي من جهة، وكذلك من خلال إصلاح الجانب الاقتصادي بمختلف توجهاته وأطرافه.

وبناء على أرضية النقاش التي طرحها التحديان المذكوران، اخذ الباحثون والمختصون والخبراء في تعريف هذا المفهوم المستحدث، وفي هذا الاطار ندرج التعريف الذي قدمه الباحث "دفيد برس" سنة 1989 ، بحيث عرف التنمية المستدامة انطلاقا من الآليات السياسية التي تكفل للأجيال المستقبلية الاستفادة من الثروات الطبيعية سواء تعلق الأمر بالإيكولجية منها أو غيرها على نفس الدرجة المتاحة للأجيال الحاضرة. كما يميز نفس الباحث بين التنمية الاقتصادية التي تتحدد انطلاقا من الناتج الوطني الخام، والتطور الاقتصادي بوصفه ضرورة، لا مفر منها، للأجيال الحاضرة من أجل تأمين المطلب الكافي للأجيال اللاحقة.

انطلاقا مما سبق يمكن التوصل الى التعريفات المبسطة التالية:

- التنمية المستدامة تعني الوفاء بحاجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وقدرتها على توفير احتياجاتها

- هي التنمية التي تراعي:
  - عدم التبذير السفيه في استغلال الموارد الناضبة (غير المتجددة)
  - عدم تجاوز قدرة الموارد على تجديد نفسها (الموارد المتجددة)
  - عدم تجاوز قدرة البيئة المحيطة على هضم ما نلقيه فيها من مخلفات

ثانيا: التصورات السائدة حول التنمية المستدامة

1-تصور الاستدامة المرنة أو الضعيفة:

ويرجع بجذر الحالات السلبية المعاشة (كما يظهر ذلك في مختلف أصناف التلوث، ونفاذ الموارد الطبيعية، وتهديد التنوع البيولوجي، والانعكاسات الاجتماعية المترتبة عن ذلك)، إلى سيادة الجشع وغياب التدبير الوجيه أثناء التعامل مع المنظومة البيئية.

ولذلك فهو يدعو الى إحداث تغيير جذري في البراديغم السائد، بجملة ما ينطوي عليه من العلاقات السائدة بين البيئة والاقتصاد والطبيعة والتنمية مع الاعتقاد في صلاح هذا النموذج الاقتصادي السائد.

فهذا التصور لا يجد غضاضة في عملية التوسع في استغلال الموارد الطبيعية، وذلك من خلال العمل على تطوير الموارد المتجددة والبحث عن الحلول الناجعة بالنسبة للموارد الناضبة، مع مراعاة ترشيد والتدبير الأمثل للموارد المتاحة. فهو اذن يقول بمواءمة المقدرات الطبيعية مع الحاجيات الاقتصادية، ينقسم الى توجهين: توجه «التحديث الايكولوجي» وتوجه «العدالة البيئية»

أ- توجه «التحديث الايكولوجي»

بحيث لا يؤيد فكرة القطع مع التقدم الاقتصادي المحرز لحل أزمة البيئة وانما يراهن على التقدم التكنولوجي المحقق والتوجه التصنيعي المتبع أي البحث عن بدائل من داخل النسق الاقتصادي وليس من خارجه.

ويدعو بناء على ذلك الى إعادة تنظيم العملية الاقتصادية من خلال تحديث الاقتصاد السياسي الرأسمالي حسب الاهتمامات البيئية المستجدة، وذلك في إطار ما أطلق عليه " النمو الأخضر" أي التوفيق بين متطلبات الاقتصاد من جهة والالتزامات البيئية.

ب- توجه "العدالة البيئية"

وهو ينشد إقامة صلة وثيقة بين السلامة والمعافاة البيئية من جهة وتحقيق المساواة الاجتماعية من جهة أخرى. بحيث يعتبر بأن التدهور البيئي لا يعزى وفقط إلى العامل الاقتصادي، بقدر ما يرتبط أيضا بالمحدد الاجتماعي، أي بمتطلبات العدالة الاجتماعية ومطالب المساواة وتجويد نوعية الحياة وما يترتب عنها من انعكاسات بيئية. كما يقوم هذا التوجه على نقد توجهات النظام العالمي الجديد (مسارات الاقتصاد النيوليبرالي وتسارع حركة العولمة وانعكاساتها على المسائل البيئية).

2-تصور الاستدامة الصلبة أو القوية:

ويدافع عن رؤية مغايرة تذهب إلى حد القيام بمراجعة جذرية لطبيعة العلاقة القائمة بين ثالوث البيئة والاقتصاد والمجتمع. وينحو إلى إيلاء الأهمية بالدرجة الأولى للحماية البيئية، نظرا لأن العناية االبيئية غير كافية. ويدعو في ضوء ذلك

الى إصلاح توجهات السياسات الاقتصادية السائدة، والعمل على توجيه هذه السياسات لغاية حفظ القدرة الإنتاجية للمقدرات البيئية.

انه توجه «ايكولوجي عميق»، يتبنى منظورا يدافع على ضرورة إحداث مراجعة عميقة لتوجهات الاقتصاد السياسي السائد بمختلف أدوات الإنتاج والتحويل والتسويق التي يعتمد عليها، كما هو معمول به في سياسة الشركات الكبرى والحركة التجارية الدولية. وبالتالي ضرورة إعادة النظر في مفاهيم المنظومة الاقتصادية، كما هو الشأن بالنسبة ل"المادة" و"الثروة" و"الإنتاج" و"الطلب" و"الاستهلاك".

ثالثا: مبادئ التنمية المستدامة

1-مبدأ التوازن:

والمقصود ضبط التوازن بين المعطى الطبيعي والمعطى الاقتصادي بغاية تحقيق المرور من الاقتصاد الذي يغلب عليه نمط الاستغلال إلى اقتصاد سياسي للخدمات بوصفها جملة من الأنشطة التي تروم توفير العناية للطبيعة والإنسان على السواء. فغاية التوازن بين الإنسان ومحيطه البيئي هي بلوغ وإدراك نقطة الالتقاء العصية بين العرض والطلب.

2-مبدأ الاحتياط:

وهو يتأسس على الحماية ويحظى بأهمية قانونية بوصفه سند وقائي متين، يضع بعين الاعتبار كل الأخطار الممكنة التي يمكن أن تهدد الجسم البيئي، ويذكر بأنه قد جرى التنصيص عليه في اعلان ريو حول البيئة والتنمية.

وهو يقوم على تحليل المخاطر والتهديدات وبالخصوص تلك التي تحُفّ بتنوع الوسط الطبيعي والأمن الغذائي، بما في ذلك الصحة العمومية.

كما ينبني على الاستباق والتوقع بناء على المعطيات العلمية ومنه العمل قبل وقوع الضرر. غير أنه لا يمكن الاحتجاج بالإفتقار إلى اليقين العلمي، كسبب لتأجيل إتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة.

3-مبدأ المشاركة:

ويتأسس على المسؤولية، حيث أن تدبير مصير الأرض واجب جماعي، فالكل مدعو إلى الإسهام والمشاركة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدام (المصلحة العاجلة والآجلة).

وعلى ذلك فتدبير التنمية المستدامة لا يستثني من باب المسؤولية أحدا سواء من خلال الفعل والتخطيط والتنفيذ من قبل كافة الأطراف (الأفراد والجماعات والدول والهيئات).

4-مبدأ التضمين أو الادماج:

والمقصود ادراج المقتضيات البيئية ضمن المخطط العام للاقتصاد السياسي، بغية التقليل من الآثار الناجمة عن العلاقة غير السوية التي كرسها النموذج الاقتصادي القائم، وذلك من خلال وضع كافة الاحتمالات وتقييم الآثار التي يمكن أن تنجم عن أي قرار أو فعل (تحليل التكلفة والفائدة بحيث الوقاية تكون أرخص من علاج المشكلات البيئية). وكذا الاسترشاد بالسياسة التخطيطية الكفيلة بتأمين نجاعة النموذج التنموي المنشود (حساب القيمة التعويضية لاستغلال الموارد الى جانب القيمة المادية). هذا فضلا عن دمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، والإطارالقانوني والتنظيمي ذي الصلة والإستخدام الكفء للأدوات الإقتصادية وحوافر السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الإعتبارات.

5-مبدأ الملوث الدافع:

ويقوم على وقوع أعباء حماية البيئة والتقليل أو الحد من التلوث على المتسبب فيه (جزاءات مدنية أو إدارية أو مالية).

رابعا: أبعاد التنمية المستدامة

1- الديمومة الاقتصادية:

وتستهدف ضمان سيولة الإنتاج لتلبية الحاجات الاجتماعية، ولذلك وجب اصلاح المنظومة الاقتصادية بما يرسخ تنمية متكاملة محققة للمنافع في الحاضر والمستقبل.

وذلك عبر كبح تسارع عجلة الاقتصاد المؤدي الى تبديد الموارد الطبيعة الباطنية والسطحية، والعمل على منع التراكم اللامحدود للثروات المادية والمداخيل، والاستخدام العقلاني والمحكم للثروات الطبيعية والأدوات الاقتصادية المستخدمة.

لذلك فتقويم وتصحيح مفهوم الإنتاج ضروري في اطار التنمية المستدامة وذلك حتى يكون مفيدا للمنظومة الاقتصادية والمنظومة البيئية على السواء (تضرر الموارد الطبيعية يؤدي حتما الى تضرر التنمية الاقتصادية). وينبغي لتصويب الإنتاج أن ينسحب على جانبي المُدخلات والمُخرجات: فعلى مستوى مدخلات الإنتاج، ينبغي توظيف الوسائل التقنية النظيفة، والاعتماد على الطاقات المتجددة والطبيعية، بدل استعمال الطاقة غير المتجددة والملوثة، والعمل على استخدام المواد المستعملة بدل المواد الخام. أما بخصوص الجهة التي تهم المخرجات فيتعين التخفيف من حجم المخلفات (نفايات ومختلف أصناف الملوثات)، وابتكار منتجات ذات كفاءة بيئية معتبرة من شأنها الاستجابة للحاجيات البشرية المتعاظمة بأقل الأضرار البيئية.

وفي ضوء ماسبق فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة تعني اجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

2- الديمومة الاجتماعية:

وتفيد استقرار النمو من خلال، حيث أ، السعي المتواصل لتحسين الظروف الاجتماعية وتنمية قدرات الفرد والمجتمع، والعمل على الحد من الفقر والتقليل من التفاوت بين الأفراد والدول (التنمية الاجتماعية أو البشرية) ينبغي أن يستحضر البعد البيئي. وتحاشي التسبب في اهدار كل ما من شأنه من الموارد الطبيعية تحسين وتجويد المنافع المتاحة للبشرية في الحاضر والمستقبل (من الانصاف داخل الجيل الواحد الى الانصاف بين الأجيال).

وهكذا فالتنمية المستدامة لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل بتوزيع عائداته بشكل عادل أيضا، أي تقسيم المنافع المتحصلة على نحو معقول بشكل يخدم العدالة

الاجتماعية والبيئية على السواء، بشكل يعزز هذه الأخيرة بدل الإضرار بها (تنمية موارد بشرية وطبيعية على السواء)

3- الديمومة الايكولوجية

وتروم إدارة الموارد الطبيعية بواسطة البحث عن السبل الكفيلة بحل التعارض السائد بين الموارد والمطالب أي كيف نجعل متطلباتنا تتواءم مع ما تسمح به الإمكانيات الطبيعية؟

ان الانتفاع بالموارد الطبيعية دون إيقاع الاستنزاف أو الاضرار بمكونات المنظومة البيئية (احترام الحدود البيئية من الاستهلاك) لا يتأتى الا بعد إصلاح متكامل ومتزامن للجوانب المؤثرة (الاقتصاد، المجتمع) من جهة، والجوانب المتأثرة من جهة (عناصر المنظومة البيئية) أي القيام بتبيئة شاملة للأدوات الاقتصادية المؤثرة شأن" الإنتاج "و"التبادل "و"الاستهلاك"، (أي ادخال الأفق البيئي ضمنها). فالمطلوب انتهاء هو نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.